

مقدمة

١- يبين معيار الأداء ٤ أن أنشطة المشروع والمعدات والبنية الأساسية كثيرًا ما تعود بالنفع على المجتمعات، بما في ذلك ما يتعلق بالتوظيف والخدمات وفرص التنمية الاقتصادية. ورغم ذلك، قد تؤدي المشروعات إلى زيادة احتمال تعرض المجتمعات للمخاطر والآثار الناشئة عن حوادث المعدات والانهيارات الهيكلية وانبعاث المواد الخطرة. كما قد تتأثر المجتمعات بالآثار المترتبة على الموارد الطبيعية والتعرض للأمراض والاستعانة بموظفي الأمن. ومع التأكيد على دور الهيئات العامة في دعم الصحة والسلامة والأمان لدى الجمهور، فإن معيار الأداء هذا يتناول مسؤولية المتعامل تجاه تجنب أو تقليل المخاطر والآثار اللاحقة بصحة المجتمع وسلامته وأمنه والتي قد تنشأ عن أنشطة المشروع. وقد يصل مستوى المخاطر والآثار الواردة في معيار الأداء هذا إلى حد أكبر في المشروعات الموجودة في مناطق الصراعات أو ما بعد الصراعات.

الأهداف

- تجنب أو تقليل المخاطر والآثار اللاحقة بصحة المجتمع المحلي وسلامته أثناء دورة حياة المشروع بفعل الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية.
- ضمان حماية الموظفين والممتلكات بطريقة قانونية تهدف إلى تجنب أو تقليل المخاطر التي تهدد أمن المجتمع وسلامته.

نطاق التطبيق

٢- يتم وضع أسس تطبيق معيار الأداء هذا أثناء عملية التقييم الاجتماعي والبيئي، في حين تتم إدارة عملية تنفيذ الإجراءات اللازمة للوفاء بمتطلبات معيار الأداء هذا من خلال نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية الخاص بالمتعامل. كما يتم توضيح متطلبات التقييم ونظام الإدارة الخاصين بمعيار الأداء ١.

٣- يتناول معيار الأداء هذا المخاطر والآثار التي قد يتعرض لها المجتمع المتأثر من جراء أنشطة المشروع. يمكن الوصول إلى معايير الصحة المهنية والسلامة في الفقرة ١٦ من معيار الأداء ٢، كما يمكن الوصول إلى المعايير البيئية الخاصة بمنع الآثار السلبية على الصحة البشرية والبيئة نتيجة التلوث في معيار الأداء ٣.

المتطلبات

متطلبات صحة وسلامة المجتمع

متطلبات عامة

٤- على المتعامل أن يُقيم المخاطر والآثار التي قد تلحق بصحة المجتمع المتأثر وسلامته أثناء مرحلة تصميم المشروع وإنشائه وتنفيذ وإيقاف تنفيذه بالإضافة إلى وضع الإجراءات الوقائية للتعامل مع هذه المخاطر بطريقة تتناسب مع المخاطر والآثار المحتملة. ويجب أن تكون هذه الإجراءات الوقائية هادفة بشكل أكبر على منع أو تجنب هذه المخاطر والآثار عن مجرد تقليلها والحد منها.

٥- إذا كان المشروع يُعرض صحة المجتمعات المتأثرة وسلامتها لمخاطر وآثار سلبية، فعلى المتعامل أن يفصح عن خطة العمل وأية معلومات ذات صلة مرتبطة بالمشروع كي يتيح لتلك المجتمعات المتأثرة والهيئات الحكومية المعنية استيعاب هذه المخاطر والآثار، وعليه كذلك إشراك تلك المجتمعات المتأثرة والهيئات في هذا الأمر بشكل مستمر وبمقتضى ما يتوافق مع متطلبات معيار الأداء ١.

سلامة البنية الأساسية والمعدات

٦- يقوم المتعامل بتصميم عناصر الإنشاء أو مكونات المشروع وإنشائها وتشغيلها وإيقاف تشغيلها وفقًا للممارسات الصناعية الدولية الجيدة^١. كما يراعي بشكل خاص احتمال التعرض للمخاطر الطبيعية، سيما حين يتوفر لأعضاء المجتمع المعني الوصول

^١ تعرف بممارسة المهارات الحرفية وصفات المثابرة والحيطة والبصيرة التي يتوقع توفرها لدى الخبراء المحترفين الذين يؤدون نفس المهام في ظل ظروف متشابهة أو متطابقة عالميًا.

إلى العناصر البنوية، أو إذا كان من الممكن أن يؤدي انهيار عناصر المشروع إلى وقوع إصابات بين أفراد المجتمع. كما يجب أن يعهد بتصميم عناصر إنشاء المشروع وإنشائها إلى الخبراء المهنيين والمؤهلين والمرخصين أو المعتمدين من قبل المهنيين المختصين أو الهيئات المختصة. إذا كانت عناصر أو مكونات الإنشاء، مثل السدود أو سدود النفايات الخام أو برك الرماد موجودة في مواقع عالية الخطورة وقد يهدد انهيارها أو تعطيلها سلامة المجتمعات، فعلى المتعامل أن يستعين بواحد أو أكثر من الخبراء المهنيين المؤهلين وذوي الخبرات المناسبة والمعتزف بها في أحد المشروعات المشابهة، بحيث يكون عمله مستقلاً عن مسؤولي التصميم والإنشاء، وذلك لإجراء تقييم في المراحل المبكرة من نمو المشروع بقدر الإمكان وعبر مراحل تصميم المشروع وإنشائه والإقرار بتشغيله. وبالنسبة للمشروعات التي ينبغي على المتعامل فيها استخدام المعدات المتقلة في الطرق العامة والأشكال الأخرى من البنية الأساسية، على المتعامل أن يسعى إلى الحيلولة دون وقوع الحوادث الناجمة عن تشغيل هذه المعدات.

السلامة من المواد الخطرة

٧- يجب على المتعامل منع أو تقليل احتمال تعرض المجتمع للمواد الخطرة التي قد تنبعث عن المشروع. وإذا كان من المحتمل أن يتعرض المجتمع (بما في ذلك العمال وأسره) للمخاطر، سيما تلك التي تهدد الحياة، فعلى المتعامل أن يتخذ قدراً معيئاً من الحذر لتفادي أو تقليل تعرض المجتمع لتلك المخاطر، وذلك عن طريق تغيير الظروف أو المادة التي تشكل هذا الخطر أو استبدالها أو إزالة هذا الخطر أو التخلص من هذه المادة. إذا كانت المواد الخطرة تمثل جزءاً من البنية الأساسية أو مكونات المشروع الحالية، فعلى المتعامل أن يبدي قدراً خاصاً من الحذر عند القيام بأنشطة إيقاف التشغيل بهدف الحيلولة دون تعرض المجتمع لهذه المواد. كذلك، على المتعامل بذل الجهود المعقولة تجارياً، والتي تستهدف رصد سلامة عمليات تسليم المواد الخام ونقل النفايات والتخلص منها، وتطبيق الإجراءات الخاصة بتفادي أو الحد من تعرض المجتمع لمبيدات الآفات وفقاً للمتطلبات المحددة في الفقرة ٦ و ١٢ وحتى الفقرة ١٥ من معيار الأداء ٣.

قضايا البيئة والموارد الطبيعية

٨- ويجب على المتعامل كذلك العمل على تجنب أو الحد من تفاقم الآثار المترتبة على المخاطر الطبيعية مثل الانهيارات الأرضية أو الفيضانات التي قد تنشأ عن تغييرات استخدام الأرض وفقاً لتغير أنشطة المشروع.

٩- كما يتعهد المتعامل بتجنب أو الحد من الآثار السلبية الناشئة عن أنشطة المشروع وتُضر بالتربة والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية قيد الاستخدام بواسطة المجتمعات المتأثرة.

تعرض المجتمع للأمراض

١٠- يجب على المتعامل منع أو تقليل احتمال تعرض المجتمع للأمراض المنقولة بالماء أو الموجودة المرتبطة به أو المحمولة بواسطة ناقل والأمراض المعدية الأخرى التي قد تنتج عن أنشطة المشروع. وإذا كانت بعض الأمراض مستوطنة في الجماعات المتواجدة بمنطقة المشروع، فعلى المتعامل العمل على إيجاد فرص من شأنها تحسين الظروف البيئية التي يمكنها المساعدة على خفض نسبة الإصابة بتلك الأمراض أثناء دورة حياة المشروع.

١١- ويتعهد المتعامل بمنع أو الحد من انتقال الأمراض المعدية التي قد تقترب بتدفق العمالة المؤقتة أو الدائمة على المشروع.

الاستعداد للطوارئ والاستجابة

١٢- على المتعامل تقييم المخاطر والآثار المحتملة الناجمة عن أنشطة المشروع وإخطار المجتمعات المتأثرة بأبرز المخاطر المحتملة على نحو حضاري لائق. وعلى المتعامل أيضاً أن يساعد ويتضافر مع المجتمع والهيئات الحكومية المحلية في استعداداتها للاستجابة الفعالة في مواقف الطوارئ لا سيما عندما تكون مشاركة هذه الهيئات وتضافرها ضرورياً للتعامل مع المواقف الطارئة. أما إذا افتقرت الهيئات الحكومية أو انتفت لديها القدرة على التجاوب بشكل فعال، فعلى المتعامل أن يلعب دوراً نشطاً في الإعداد والاستجابة لمواقف الطوارئ المرتبطة بالمشروع. وعلى المتعامل كذلك توثيق المستندات المتعلقة بعملية الاستعداد لمواجهة الطوارئ وأنشطة الاستجابة والموارد والمسؤوليات وأن يفصح عن المعلومات المناسبة في خطة العمل أو المستندات ذات الصلة الأخرى للمجتمعات المتأثرة والهيئات الحكومية.

متطلبات موظفي الأمن

١٣- عند استعانة المتعامل مباشرةً بأفراد أو متعاقدين لتوفير الأمن والحماية للموظفين والممتلكات الخاصة، فعليه أن يُقيم درجة المخاطر التي يتعرض لها الموجودون في موقع المشروع وخارجه بسبب ترتيبات الأمن. وفي إطار تنفيذ المتعامل لهذه الترتيبات، عليه أن يسترشد بمبادئ اللياقة والممارسات الدولية الجيدة فيما يتعلق بالتعيين وقواعد السلوك والتدريب وتجهيز هؤلاء الموظفين ومراقبتهم بالإضافة إلى القانون المعمول به. وعلى المتعامل كذلك أن يستفسر على نحو فعال يضمن اقتناعه الكامل بأن

موظفي الأمن لم يسبق لهم التورط في شبهات مسيقة وأن يضمن كذلك حصولهم على التدريب الكافي في استخدام القوة (والأسلحة النارية إذا استدعى الأمر) وانتهاج السلوك المناسب تجاه العمال والمجتمع المحلي، وذلك مع مطالبة هؤلاء الموظفين بمراعاة القانون المعمول به. وعليه ألا يُجيز استخدام القوة إلا في أغراض الحماية والدفاع وعلى حسب طبيعة ودرجة التهديد. كما يجب أن تسمح آلية المنظمات للمجتمع المتأثر بأن يعبر عن دواعي قلقه إزاء الترتيبات الأمنية وتصرفات موظفي الأمن.

١٤ - أما إذا تمت الاستعانة بموظفي أمن حكوميين لتوفير خدمات الأمن للمتعامل، فعليه أن يُقيم المخاطر الناتجة عن ذلك ويوضح الغرض من ذلك ألا وهو تصرف موظفي الأمن بطريقة تتفق مع الفقرة ١٣ أعلاه وأن يشجع السلطات العامة ذات الصلة على الإفصاح عن ترتيبات الأمن الخاصة بمنشآت المتعامل أمام الجمهور، وذلك وفقاً لدواعي الأمن الأكثر أولوية.

١٥ - يقوم المتعامل بالتحقيق في دعاوى الأفعال غير القانونية أو التعسفية المعقولة ضد موظفي الأمن وأن يتخذ الإجراءات (أو يحث الأطراف المعنية على اتخاذ الإجراءات) لمنع تكرار الأفعال غير القانونية أو التعسفية ورفع تقارير بشأنها إلى السلطات العامة متى استلزم الأمر ذلك.